

13 May 1958

Suffit. 1A

Cop 2

المتحدة

الأم



مقدمة

التقرير السنوي

للأمين العام

عن

أعمال المنظمة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ - ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٨

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة عشرة

الملحق رقم ١ ألف (جع/٣٨٤٤/الاضافة ١)

نيويورك ١٩٥٨

الأمم المتحدة

مقدمة

التقرير السنوي

للأمين العام

عن

أعمال المنظمة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٥٧ - ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٥٨



الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة عشرة

الملحق رقم ١ ألف (جع/٣٨٤٤/الاضافة ١)

نيويورك، ١٩٥٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف
وأرقام ويعني اي سراد أحد هذه الرموز
الحاله الى احدى وثائق الأمم المتحدة

مقدمة

وربما يبدو أن العام الماضي قد اتسم بانعدام التقدم ، بل بالتخلف أحياناً، في بعض الميادين ذات الأهمية الكبرى للأمم المتحدة . مثال ذلك أن مفاوضات نوع السلاح التي دارت في السنوات الماضية قد قطعت ، كما نشأت في الربع صباب جديدة في الشرق الأوسط . على أنه ليس من الحكم اصدار حكم على مجرى الحوادث من منظور قريب إلى هذا الحد ، فمهما هي التغير السياسي قد لا تظهر مباشرة في السجل اليومي العام للحوادث .

ومن العسير بوجه خاص ، في مرحلة إعادة التكيف الحالية ، رسم صورة متوازنة عن مدى تأثير المنظمة في دعم أحد أفراد الميثاق . لهذا سوف أقتصر هنا على ابتداء بعض ملاحظات موجزة منها إلى بعض أوجه التطرارات الأخيرة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اصدار حكم على مجرى الأحداث التي وقعت منذ افتتاح الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة .

نزع السلاح

لайнكر انه قد نشأت في ميدان له أهميته كميدان نزع السلاح صعوبات جديدة خطيرة منعت حكومات الدول الأعضاء من متابعة عملها فيه على غرار ما فعلته في السنوات الماضية ° ولكن ليس هذا كل ما في الأمر ، فهناك جهود تبذل في الوقت الحاضر لمعالجة أحد أوجه المشكلة من زاوية جديدة ° وقد أثمرت هذه الجهود بعض النتائج الأولى المشجعة °

وقد يساهم اتفاق جنيف في ايجاد جوًّا صلح للنظر في مسألة نزع السلاح ، وقد يوضح أيضًا طريقة تتيح تحقيق مزيد من التقدم في عزل العناصر السياسية عن العناصر غير السياسية ، مما يساعد على تضييق شقة الخلاف إلى حد أكبر ٠ ومما يشير إلى هذا الاتجاه ، ذلك الاهتمام الذي أبدى بالاقتراح الخاص بإجراء دراسات فنية كهذه حول موضوع الأمن من هجوم مفاجيء ٠ وقد يكون لمثل هذا الأسلوب في معالجة الأمور قيمته أيضًا فيما يتعلق بالمشاكل القانونية التي ينطوي عليها أي نظام لـ نزع السلاح تحت رقابة دولية ٠

وهكذا ، فلعله من المفيد النظر في امكان استخلاص ما في المشكلة من عناصر قابلة للدراسة الموضوعية على يد خبراء في العلوم والتكنولوجيا والمسائل العسكرية والقانون ، بحيث تعالج هذه المشاكل منفصلة - رغم ترابطها الوثيق - على نحو مماثل لذلك الذي جرب أخيرا في جنيف ° ومن المؤكد أن أسلوبا كهذا لن يؤدى في ذاته الى نزع السلاح ، غير أنه قد يساعد على تحسين الجو وايجاد كثير من المشاكل الداخلة في الموضوع ، مما يمهد الطريق لايجاد فرصة انساب سياسيا من الفرصة الحالية لعقد اتفاق عام لنزع السلاح °

والآن وقد تكللت المحادثات الفنية في جنيف بالنجاح ، أخذت جميع الدول التي تملك في الوقت الحاضر أسلحة ذرية تبادر الآن إلى وقف أية تجارب جديدة لهذه الأسلحة . وهذه الخطوات بدورها ينبغي الترحيب بها بوصفها مساعدة لايجاد جو أكثر تشجيعاً لمعالجة مشكلة نزع السلاح بأسلوب جديد . وإن من واجب الأمم المتحدة أن تتتجاوز مع ذلك ببذل جهود مضاعفة حتى تجعل المكاسب التي تحققـت من هذه المسارات مكاسب دائمة .

ولاجدال في أن ما أشرت إليه من أساليب لمعالجة المشكلة إنما هي أساليب تعالج هامش المشكلة دون أن تنفذ إلى صلبها • ورغم أنه لم تجر في الأمم المتحدة خلال العام الماضي مفاوضات رسمية حول نزع السلاح ، فإن اهتمام الرأي العام بالمشكلة ومناقشتها لها قد استمرا في جميع أرجاء العالم • ويبدو أن هناك في كل مكان وعيًا ناميًا للأخطار المتزايدة التي ينطوى عليها استمرار سباق التسلح بالنسبة إلى مستقبل الجميع • وقد يجد هذا الوعي النامي صداح في مناقشات الأمم المتحدة ، فيما لو استأنفت الجمعية العامة مناقشة مسألة نزع السلاح تحت البند الذي وجدت من الصواب عرضه على الدورة المقبلة ، كي تستمر المنظمة في النظر في هذا الموضوع دون انقطاع •

الشرق الأوسط

ولatzال المشكلات والاتجاهات الملزمة منذ سنوات للحالة القائمة في الشرق الأوسط ظاهرة بجلاء • وقد طلبت حكومات الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة خلال الفترة المستعرضة أن تساعد على حل بعض المنازعات القائمة في المنطقة وهي منازعات لها أصولها في الدولة البعيدة • وقد تبدلت في استجابة المنظمة لهذا الطلب ، إمكانياتها كأداة لتخفييف التوتر وللتوفيق • فقد اتخذت المنظمة إطاراً لإجراء اتصالات مشمرة بين الحكومات المعنية ، كما استطاعت ، عن طريق فريق الأمم المتحدة للمراقبة في لبنان ، أن تنظم عملاً كان له ، كما كان له في هيئة الأمم المتحدة للمراقبة الهدنة ، ولقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من قبله ، تأثير مهدي في الوضع المحلي •

وسوف أقدم فيما بعد إلى الجمعية العامة ، بموجب انتدابها للأمين العام في دورتها الاستثنائية الطارئة الثالثة ، تقريراً عن زيارتي للمنطقة ، وعن الترتيبات التي اتخذت بالتشاور مع الحكومات المعنية • وسوف أقتصر في هذا التقرير على التنويه بقيمة وأهمية الجهد التي بذلت خلال الدورة الطارئة ، والتي أدت إلى اتفاق جميع الدول العربية على قرار ايجابي بناء ، وإلى اعتماد هذا القرار بالإجماع • وان تطورنا بهذا لم يبين إلى أي حد تستطيع المؤشرات السائرة في اتجاه ايجابي أن تثبت وجودها عن طريق الأمم المتحدة في وجه أحداث قد تكون ، في ذاتها ، من دواعي القلق العميق • ولو دعم الإجماع الذي تحقق بين الدول العربية بمزيد من التفاور بين هذه الدول ، لكان في ذلك ما يساعد على إزالة تلك الخلافات التي حالت ، حتى الآن ، دون

اكتمال التعبير الایجابي عن الدور الحيوي الذى يستطيع العالم العربي أن يؤدىه فــى المجتمع الدولي ، والذى يتمثل - ضمن ما يتمثل فيه - في الميدان الاقتصادى وان استمرار السير على هذا النسق لكافيل بأن يؤدى تدريجيا الى مزيد من التقدم عن طريق العمل المشترك .

الطاقة الذرية

منذ ثلاث سنوات مضت انعقد في جنيف مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الأول لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وعندما تعقد الجمعية العامة دورتها الثالثة عشرة ، سيكون قد انعقد مؤتمر ثان يماثل الأول من حيث طابعه ونطاقه . وسوف أعلم الجمعية فيما بعد بنتائج هذا المؤتمر . وحسبى الآن أن أشير إلى أن طبيعة البحوث المقدمة توضح أن المؤتمر سيكون خطوة أخرى هامة في طريق تحقيق تعاون دولي كامل في ميادين المعرفة العلمية وأساليب التكنولوجية والتطبيقات الاقتصادية لمصدر من مصادر الطاقة يمكن أن تكون له آثار انقلابية ، حسنة أو سيئة ، في مستقبل البشرية .

وعلى الأعضاـء أيضا تقرير اللجنة العلمية لدراسة آثار الاشعاع الذرى ، التابعة للأمم المتحدة ، وقد عرضت في هذا التقرير نتائج دراستها للمشكلة طوال ثلاث سنوات . وهنا أيضا اشترك علماء من جميع أرجاء العالم رغم الخلافات السياسية في العمل الایجابي البناء لانتاج أشمل وأوثق ما تم حتى الان من دراسات منفردة في هذا الميدان . وبعد أن تشاورت مع اللجنة العلمية بشأن مستقبلها ، وذلك بناء على طلب الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة ، تقدمت بتوصية إلى الدورة الثالثة عشرة بأن تستمر اللجنة في العمل إلى أجل غير مسمى ، وأن يوسع نطاق عملها في عدة نواح .

الدراسة المتعلقة بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة

تجلى في المناقشة التي دارت خلال الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة ، اهتمام متزايد بوجود نوع من القوة المتأهبة تكون تابعة للأمم المتحدة . وسوف أتقـدم إلى الدورة الثالثة عشرة ، كما يعلم الأعضاء ، بدراسة موجزة عن الخبرة المستمدـة من إنشـاء وعمل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وأأمل أن تكون في هذه الدراسة فائدة لأى بحث قد ينشأ حول امكان اتخاذ ترتيبات لانشاء قوة متأهبة تابعة للأمم المتحدة . وينبغي أن يكون واضحا بطبيعة الحال أنه مالم يطلب مجلس مجلس الأمن إنشـاء

هذه القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فإن أية قوة كهذه يجب ، قانونا ، أن تكون قوة غير مقاتلة لاتؤدي مهمتها في أقاليم البلدان المعنية إلا بموافقة هذه البلدان ، ولا تستخدم إلا بقرار يتخذ من مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، بشأن حالة محددة ، وتحقيقا لما يبيحه الميثاق من الأغراض ذات الطابع الدولي الواضح والمتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات . وقد أظهرت قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، أن في وسائط قوة كهذه أن تساهم ، في ظروف معينة ، مساهمة فعالة في حفظ السلام الدولي .

*

* * *

وربما كان من المفيد في مقدمة تقريري السنوي هذه أن أشير إلى نواح أخرى معينة من عمل الأمم المتحدة في العام الماضي .

قناة السويس

لاحظت في تقريري السنوي عن العام الماضي – كما يذكر الأعضاء – انه كانت لاتزال هناك حتى ذلك الحين مسائل معلقة ناشئة عن الخلاف حول نظام قناة السويس اثرتأميمها ، وأن الأمين العام كان يواصل جهوده عن طريق الاتصالات غير الرسمية بين الفريقين . وقد تم التوصل منذ ذلك الحين ، كما يعلم الأعضاء ، إلى اتفاق نهائي بشأن التحويل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحصة أسهم شركة قناة السويس السابقة . وقد اشترك ممثلون عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير في المفاوضات ، بوصفهم خبراء محايدين في الشؤون الفنية والمالية .

كما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لسداد السلف التي دفعتها بعض الدول الأعضاء للأمم المتحدة لمواجهة نفقات تطهير قناة السويس ، وأعلمت الدول الأعضاء بهذه الترتيبات . وسوف يبدأ في ١٥ أيلول (سبتمبر) تحصيل الزيادة المقررة على رسوم القناة ، ومقدارها ٣ في المائة ، وهي الزيادة التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة من حيث المبدأ ، والمأمول أن تسترد نفقات تطهير القناة بهذه الطريقة في مدى ثلاث سنوات تقريبا .

التقدّم في الأقاليم المشمولة بالوصاية

ترتبط الأمم المتحدة ، عن طريق نظام الوصاية الدولي ، ارتباطاً مباشراً ومنظماً إلى أقصى حد بحركة تقدم الشعوب غير المستقلة نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال . وقد تحقق خلال العام الماضي تقدّم كبير في بلوغ الأهداف التي رسمها الميثاق لنظام الوصاية .

وأصبح الآن في وسع ما يربو على سبعة ملايين نسمة ، في خمسة أقاليم تفصل بينها مسافات شاسعة في إفريقيا والمحيط الهادئ ، أن يتطلعوا بثقة إلى قرب انتهاء الوصاية عليهم ، وأن يكونوا على ثقة أيضاً من أن المركز السياسي الجديد الذي سيحتلونه سيكون مركزاً قد اختاروه هم أنفسهم اختياراً حرّاً في ظل شروط محددة من الأمم المتحدة .

ففي إفريقيا الغربية ، نشأت في توغولاند الموضوع تحت الادارة الفرنسية حالة سياسية جديدة تماماً ، نتيجة للانتخابات التي أجريت في نيسان (أبريل) بشرف الأم المتحدة ، والتي طبق فيها لأول مرة مبدأ الاقتراع العام للبالغين . وقد أصبح للحكومة الجديدة الآن أن تضع بالتشاور مع فرنسا الاقتراحات المؤدية إلى بلوغ الحكم الذاتي أو الاستقلال في وقت قريب .

وفي الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ، حيث يحتمل أن تصبح نيجيرياً مستقلة في وقت قريب هو عام ١٩٦٠ ، دعت السلطة القائمة بالادارة الأمم المتحدة ، بدافع هذا الاحتمال ، إلى البدء في بحث الطريقة التي يطلب بها إلى السكان التعبير عن رغباتهم بشأن المستقبل ، وقد طلب إلى بعثة زائرة سيوفد ها مجلس الوصاية في أوآخر هذا العام أن تقوم بدراسة خاصة عن هذه المسألة . وستجد هذه البعثة أيضاً ، في الكاميرون الموضوع تحت الادارة الفرنسية ، أقليماً آخر مشمولاً بالوصاية سار فيه التطور نحو الحكم الذاتي شوطاً بعيداً .

وفي المحيط الهادئ ، ستوفد بعثة مستقلة إلى ساموا الغربية عام ١٩٥٩ للنظر بوجه خاص في الخطوات الواجب اتخاذها بعد أن يتم هنالك تشكيل حكومة وزارية كاملة عام ١٩٦٠ .

أما الصومال الموضوع تحت الادارة الإيطالية فهو على يقين من الوصول في أوآخر عام ١٩٦٠ إلى الاستقلال الذي ضمنته له الجمعية العامة قبل عشر سنوات من ذلك

التاريخ . على أن هذا الأقليل يواجه في العامين الآخرين من الوصاية مشكلتين كبيرتين لم تحل حتى الآن : هما مسألة الحدود مع إثيوبيا ومسألة وضعه الاقتصادي والمالي في المدى القريب . واني لآمل في أن يتذكر الاهتمام بوجه خاص خلال الفترة الواقعة قبل الاستقلال على تخفيف حدة هاتين المشكلتين إلى أدنى حد ممكن .

القانون الدولي

كان الحدث الرئيسي الذي شهد العام الماضي في ميدان القانون الدولي هو عقد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في جنيف من ٤ شباط (فبراير) إلى ٢٧ نيسان (أبريل) من عامنا هذا ، وهو المؤتمر الذي حضره ممثلون عن ست وثمانين دولة . وقد نجح هذا المؤتمر في وضع نصوص أربع اتفاقيات ، وبروتوكول اختياري عن التسوية الالزامية للمنازعات ، وتسعة قرارات . وان في نصوص القواعد الواردة في الاتفاقيات لشاددا على روح التعاون التي أبدتها الدول الممثلة في هذا المؤتمر . ذلك أن هذه القواعد لا تنطوي على مجرد تدوين لشطر كبير من العمل المستقر ، بل تضع أيدينا نظاماً قانونياً لتنظيم مشكلات جديدة نسبياً ، كمشكلة الحتبة القارية وصيانة موارد مصايد الأسماك .

ومن المعترض به أنه لا يمكن تجاهل المسائل القائمة في هذا الميدان والتي لا تزال تفتقر إلى التسوية ، وأخصها بالذكر تلك المسائل المتعلقة بعرض المياه الإقليمية . وأمام الجمعية العامة في هذه الدورة قرار اتخذه المؤتمر يدعو الجمعية فيه إلى النظر فيما إذا كان من المفيد عقد مؤتمر ثان لمواصلة بحث هذه المسائل المتعلقة . وأيا كان القرار الذي سيستقر عليه رأى الجمعية في هذا الصدد ، فإن النجاح الذي أحرزه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في نواح أخرى دليل على امكان التقدم في تدوين القانون الدولي وتنميته تدريجياً ، حتى في الجو السياسي المخيم حالياً على الحياة الدولية . كما أن هذا النجاح يؤكّد الدور الایجابي للبناء الذي تستطيع لجنة القانون الدولي أن تؤديه في إطار المنظمة .

*

* *

ولقد خلقت بداية استكشاف الفضاء في إطار برنامج «السنة الجيوفيزيقية الدولية» ، مشكلة جديدة تتعترض مهام تنمية القانون الدولي ، وذلك مثلما خلقت القذائف الاندفاعية

المارة عبر الفضاء الأعلى مشكلات جديدة تتعذر مهام نزع السلاح .

وهذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الدورة القادمة للجمعية العامة ° وأأمل أن يحدث في هذه المسألة تقدم نحو ايجاد اتفاق حول وضع قاعدة أساسية تقضي بأن الفضاء الأعلى والأجرام السماوية الموجودة فيه لاتعد قابلة لتملك أية دولة ، وكذلك حول تأكيد الاهتمام البالغ الذي يعلقه المجتمع الدولي على استخدام الفضاء الأعلى في الأغراض السلمية المفيدة ° وان اتخاذ خطوات كهذه ليساعد على ايجاد أساس للعمل المسبق ، في ظل تعاون دولي ، على استخدام الفضاء الأعلى لمنفعة الجميع °

الاستقرار والنمو الاقتصادي - ديان

حقاً أتنا نعيش في عصر مكاسب لم يسبق لها مثيل في ميدان الرفاهي المادى ، إلا أن
معظم البشر ما زالوا مقضياً عليهم بأن يعيشوا في فقر مدقع ٠ وإن مهمة تحسين أحدٍ—وال
المعيشة في البلدان المختلفة تتقتضي منا الاتساع ، وإن كنت أعتقد أن الأمم العالمية لــ
تدرك بعد ضرورة الاتساع ادراكاً كافياً ٠

وأن قدرة العالم الكامنة على تشجيع الرفاه الاجتماعي الاقتصادى لأبعد من أن تكون قد استغلت استغلالاً كاملاً • والحقيقة ، لسوء الحظ ، هي أن الأغراض العسكرية تستوعب كل سنة مقداراً من الموارد يفوق كثيراً مجموع الموارد المتوفرة للإنماء الاقتصادى في جميع البلدان المختلفة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية • ولو أن امكانيات التقدم نحو نزع السلاح تحولت إلى حقائق ، لتحسين فرص رفع مستويات المعيشة في البلدان المتقدمة والمختلفة معاً تحسناً كبيراً •

وكان النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب مقرضاً باختلال كبير في التوازن . وأهم ظاهرة لهذا الاختلال من جميع وجهات النظر - الإنسانية والسياسية والاقتصادية - هي الزيادة الأشد بطأ في الدخل القومي الفردى والاستهلاك فى البلدان المختلفة اقتصادياً ، حيث الحاجة واضحة جداً إلى تحقيق تقدم أسرع للتغلب على حالة الفقر الشامل الموروثة . فقد كان التوسيع في القدرة الإنتاجية ، وهو عامل حيوي للنمو - والاقتصادي ، تحدده معدلات الادخار غير الكافية لتمويل الاستثمارات الضرورية دون أحد أث تضخم أو صعوبات في ميزان المدفوعات . وعلاوة على ذلك ، فإن جانبها كبيراً من المدخرات السنوية ليس متوفراً لرفع الدخل القومي الفردى ، لأنها مستوّعٌ عوضاً عن ذلك في مواجهة

تكاثر السكان بسرعة متزايدة • وان ما تحقق من انماء اقتصادى لم يسمم الا قليلا في تنوع اقتصاديات البلدان المتختلفة ، مما جعلها تستمر في الاعتماد إلى حد كبير على ما يصيب بعض سلع أساسية من نجاح أو فشل •

وتدلنا التجارب الماضية على أن تنوع الكيان الاقتصادي في البلدان المتختلفة هو لامحالة عملية بطبيعة وطويلة المدى • ونجد أن اعتماد البلدان المتختلفة على بعض سلع أساسية قد ظل كبيرا بصورة عامة في السنوات الأخيرة مثلاً كان في الفترة السابقة للحرب • وان هذه الحقيقة وحد ها تبرز مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراء فعال لمعالجة مضار عدم استقرار الأسواق العالمية للسلع الأساسية • وأكرر هنا ما قلته في فرصة سابقة وهو أن مشكلة تقلب أسعار السلع الأساسية تواجهنا خلال فترات الكساد وحد ها • بل حتى في فترات الرخاء الاقتصادى العام ، نجد أن التغيرات الصغيرة نسبيا التي تطرأ على الطلب في البلدان الصناعية قد يكون لها آثار عميقة في الرغاء الاقتصادي في البلدان المتختلفة اقتصاديا •

وكان التقدم الذي تحقق حتى الآن في معالجة مشكلات السلع الأساسية محدود جداً بالنسبة إلى الحاجات ، ولكن من المأمول أن تتسع خطاه في المستقبل القريب • وهنالك فضلاً عن الاتفاقيات الدولية النافذة بشأن القمح والسكر والقصدير ، اتفاق خاص بزيت الزيتون سوف يحصل عن قريب على التوقيعات اللاحقة لإنفاذه • وإنني كذلك في سبيل الدعوة إلى عقد اجتماع حكومي دولي للنظر في المشاكل الناشئة في ميدان التجارة الدولي بالنحاس ، وعقد اجتماع آخر خاص بالتجارة بالرصاص والزنك • ومن التطورات الأخرى التي يرجى منها خير ذلك القرار الذي اتخذه حديثا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعادة تشكيل لجنة التجارة الدولية للسلع الأساسية وضم كبرى البلدان التجارية في العالم إلى عضويتها • وان هذا الإجراء تعبير عن الحاجة التي طالما شعرنا بها إلى إنشاء ندوة مركزية داخل الأمم المتحدة لبحث مشاكل السلع الأساسية ولتعزيز التعاون الدولي في ناحية ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الانماء الاقتصادي •

وقد سبق لي أن أشرت إلى مشكلة التضخم المرتبطة بالانماء الاقتصادي في كثير من البلدان المتختلفة • وقد أزدّرت أهمية هذه المشكلة في السنوات الأخيرة ازدياداً كبيراً في البلدان الصناعية أيضاً • فقد لاحظت " دراسة الأحوال الاقتصادية العالمية" ،

١٩٥٧ ، التي بحثت مشكلة التضخم التي واجهت العالم بأسره في فترة ما بعد الحرب ، أن التضخم ليس مسألة توازن بين الطلب الاجمالي والقدرة الانتاجية فحسب ، بل انه يتوقف كذلك على اشتداد الطلب في بعض القطاعات المعينة للاقتصاد ولاسيما على ضغط الجماعات المتنافسة للحصول على مزيد من الامدادات . وهكذا كانت البلدان تراجعت حاجة ملحة الى رسم سياسات تحقق استقراراً للأسعار فيه تعزيز لاتخizir للانمااء الاقتصادي . وجدير باللاحظة في هذا الصدد أن افتقار السياسات القومية الى التنسيق — وقد أشرت الى ذلك في الماضي — يعرض الاقتصاد الدولي للخطر . وبين تنتهي سياسات مكافحة التضخم من جانب البلدان ذات الاحتياطي المتداوى وكذلك من البلدان ذات الاحتياطي المتداوى من القطع الأجنبي ، فإن الاقتصاد العالمي قد يتعرّى لتأثير انكماشي .

وان خطر انتشار الكساد الصناعي في العام الماضي قد جعل مشكلة الاستقرار الاقتصادي تتفاقم . ومع أن الكساد قد أخذت تخف حدته في الشهور القليلة الماضية ، غير أنه ما زال يتحدد سياسة التوظيف الكامل التي تعهدت باتباعها جميع الدول الأعضاء بموجب الميثاق . ومن الطبيعي أن المسؤولية الأولى عن سياسة مكافحة الكساد لا بد أن تقع على عاتق الحكومات القومية . ولكنني أرجو بالادرار العام — ولاسيما من جانب البلدان الصناعية الكبرى — للحاجة الى رسم هذه السياسات لافي ضوء المصالح الاقتصادية القومية فحسب بل وفي ضوء المسؤوليات الدولية أيضا .

توسيع نطاق المعونة الدولية

كان مجموع برامج المساعدة الفنية والاستثمارات المالية المخصصة للانماء الاقتصادي أقل من الحاجة بكثير ، وكان نصيب البرامج الثنائية من مجموع الموارد التي توفرت حتى الان أكبر بكثير من نصيب البرامج المتعددة الأطراف . وقد خططت حكومات الدول الأعضاء باتخاذها قراراً بانشاء صندوق خاص مستقل ، الخطوة الكبرى الأولى منذ سنوات عديدة نحو تحقيق توسيع ملحوظ في البرامج المتعددة الأطراف التي تضطلع بها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة . وانني لأرجو أن يكون انشاء الصندوق الخاص للأمم المتحدة مرآة تعكس ازدياد الاعتراف بأن اتباع نظام تعدد الأطراف عن طريق الأمم المتحدة كثيرة ما يمكنه أن يعود الى تحرير برامج الانماء الاقتصادي من التوترات والمنااغفات السياسية

التي قد تقف عقبة في طريق برامج المساعدة الثنائية ، وبذلك يسهم أيضا في تحسيين الجو الدولي العام واني أتوجه بهذا الرجاء دون الانتقاد بأية صورة من الصور من قيمة البرامج الثنائية والإقليمية في الظروف الملائمة ٠

كذلك شهدت الشهور الأخيرة دلائل جديدة على ازدياد الوعي للحاجة إلى توسيع موارد ونطاق البرامج الدولية للمساعدة المالية ٠ ويسعدني أن ألاحظ في هذا المدد أنه تقرر التقدم باقتراح إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير كي ينظرا أثناء اجتماعهما في نيودلهي في شهر تشرين الأول (اكتوبر) المقبل في فائدة اتخاذ تدابير جديدة ترمي إلى تقوية السيولة الدولية لتسهيل فتح مساعدة البلدان على التخلص من الصعوبات التي تواجه موازين مدفوعاتها وإلى توسيع نطاق الاستثمارات الدولية المتخصصة للإنماء الاقتصادي ٠

المـسـاعـدةـ الفـنـيـةـ

كانت السنة المستعرضة على العموم سنة مشجعة فيما يتعلق بأوجه نشاط الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في ميدان المساعدة الفنية ، هذا حتى ولو لم نأخذ بعين الاعتبار ما يتوجه الصندوق الخاص من فرص للمستقبل ٠ فقد بلغ البرنامج الموسوعة أخرى مستوى قياسيا جديدا ، كما تبين أن تحسنا جديدا قد طرأ على نوع البرنامج وعلى سير عمله ٠ ومع هذا فإن موارد البرنامج لاتزال تقل عن الحاجات المعلنة للحكومات ، لاسيما وأن هذه الحاجات تزداد من عام إلى آخر ٠

وقد حدث تحول جغرافي بسيط آخر في توزيع الموارد المتوفرة ، وساعد ذلك إلى حد ما على تذليل مطالبات البلدان التي نالت استقلالها أخيرا ، مثل ذلك أنه طرأت زيادة محسوسة على المساعدة المقدمة إلى تونس والسودان وغانا ومراكش واتحاد الملايو ، حيث بدأ العمل في تنفيذ مشروعات هامة ٠

ولично أن نخص بالذكر ، بين المشروعات الجديدة الأخرى التي بدأ العمل في تنفيذها أثناء العام بموجب البرنامج الموسوع ، مشروع تنمية موارد مياه حوض نهر ميكونسون الأسفلي ، وقد أشير إليه أيضا في مكان آخر من هذا التقرير ، والحمل المسلط به في إيران بشأن مراقبة المخدرات وادخال مزراعات جديدة كي تحل محل زراعة الأفيون ٠

غير أنه طالما ليست هنالك زيادة محسوسة في الموارد المتوفرة ، فلا يمكن الاضطرار لابلاع إلا بعدد محدود من المشروعات في أية سنة من السنوات ، اذ يجب تخصيص جانب كبير من الموارد لمشروعات تمتد أكثر من عام واحد ◦

واضطلاع مجلس المساعدة الفنية ، للسنة الثانية على التوالي ، بتنقييم الأعمال التي تم تنفيذها بموجب البرنامج الموسّع وبني التقويم ، في المرتبة الأولى ، على آراء الحكومات المستفيدة من المساعدة كما عرفت عن طريق الممثلين المقيمين ، وجاء بوجه عام بأدلة على وجود اتجاه يدعو إلى الاطمئنان في سير عمل البرنامج ، كما أوضح بوجه خاص أن الحكومات المستفيدة من المساعدة تحرز تقدماً في إنشاء وتعزيز وحدات تنسيق المساعدة الفنية وكذلك في ايجاد علاقة أوّلية بين طلبات المساعدة الفنية ومشاريع الانماء القوميّة حيثما وجدت مثل هذه المشاريع .

ملک اداری دولتی

يعلم أعضاء الجمعية العامة ، فيما يتعلق ببرنامج المساعدة الفنية ، أنني وجهت في السنين أو السنوات الثلاث الأخيرة اهتماما خاصا إلى الطلبات التي وردت من الحكومات للحصول على المساعدة ذات الطبيعة الادارية أو التنفيذية ، بوصفها متميزة عن المساعدة ذات الطبيعة الاستشارية الممحض . فكثير من البلدان المستقلة حديثا ، على الأخص ، تحتاج إلى مزيد من الموظفين الاداريين المدربين ان كانت تود تنفيذ برامجها الانمائية ، كما تحتاج إلى سنوات عديدة لاعداد عدد كاف من الموظفين من أبنائها . والمصارف الخارجية الرئيسية التي يمكن لهذه البلدان ، خلال ذلك ، استخدام اليد العاملة المدرية منها للخدمة في الوظائف الادارية انما هي البلدان المتقدمة صناعيا .

وكان هذا هو الأساس الذي بنيت عليه اقتراحاتي التي تقدمت بها أول ما تقدّمت بشأن القيام تدريجياً بتكوين ملاك إداري دوليٍّ . ويقتضي هذا المشروع أن تختار الأمم المتحدة أشخاصاً حائزين على المؤهلات اللازمـة لتولـي المسؤـليـات الإـادـارـية أوـالـتـنـفـيـذـيـة ، ولكن يـعـمـلـونـ بـعـدـ ذـلـكـ موـظـفـينـ مـخـارـيـنـ فـيـ الـادـارـاتـ الـقـومـيـةـ لـلـبـلـدـ آـنـ الـتـيـ تـطـلـبـهـمـ ، وـذـلـكـ مـعـ انـعـكـاسـ الـآـيـةـ عـلـىـ غـرـارـ الـموـظـفـينـ الـقـومـيـنـ الـذـيـنـ يـحـارـوـنـ لـلـعـملـ عـدـدـاـ منـ السـنـوـاتـ مـوـظـفـينـ لـدـىـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ .

وان من دواعي سروري أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى الان
الجمعية العامة بأن تقر وتنظم الشروع على الأقل ببرنامج محدود وتجريبي يراد به
مساعدة الحكومات في هذا المضمار . وسأرفع إلى اللجان المختصة للجمعية العامة
مقترنات محددة تتسمى وتوصيات المجلس . وأأمل أن تؤيد الجمعية العامة هذا
المسعى الذي يرمي إلى تلبية الحاجات الواضحة لتلك الحكومات التي تطالب بمعونة
هذه صفتها .

اللحنان الاقتديمة

يعد تأسيس لجنة الأمم المتحدة لأفريقيا، وهي لجنة جديدة، خطوة مهمة للآباء وأعترافاً بأهمية المتزايدة للتعاون القليبي فيما يتعلق ببرامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لشعوب أفريقيا ◦

وقد شرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، منذ مستهل حياة الأمم المتحدة تقريباً، في إنشاء اللجان الإقليمية ، فابتدأاً بأوروبا وآسيا والشرق الأقصى وأخاف بعد ذلك أمريكا اللاتينية وتوسيع نظام اللجان الإقليمية واضح الاتصال باتجاه أبرز نفسه للعيان في أعمالنا فاللجان الإقليمية إنما توفر ، داخل إطار سياسات الأمم المتحدة، أداة يمكن بها لمجموعات إقليمية من الدول الأعضاء أن تشتهر في وضع سياساتها الخاصة واتخاذ التدابير العملية اللازمة للإنماء الاقتصادي ، مكملة بذلك أعمال الهيئات العالمية التي تعالج هذه الموضوعات وقد قدمت هذه اللجان ، بتشجيعها العمل الحكومي الدولي المشترك واستمرار تبادل الخبرة المتعلقة بالمشاكل المشتركة ، خذ ما تأخذت تتباين تقديراً متزايداً من الحكومات المشتركة ، وعملت على تعزيز المساعدة الفنية التي استطاعت المنظمة منحها للبلدان المختلفة اقتصادياً .

وأحرزت اللجان الإقليمية تقدماً جديراً باللحظة في عدد من الميادين الهامة · وقد أشرت في تقريري الأخير إلى الدور الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لاسيما والشرق الأقصى في مشاريع لانماء حوض نهر ميكونغ الأسفل · وخطت هذه اللجنة منذ ذلك الحين خطوات جبارة في توسيع هذه المشاريع كما توفرت الأموال من مختلف المصادر بغية تنفيذ المراحل التالية من هذا العمل · ووصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى مرحلة هامة في برنامجها للتكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى عند مـ

وقع ممثلو خمسة من بلدان أمريكا الوسطى أخيراً معايده متعددة الأطراف بشأن حرية التجارة والتكامل الاقتصادي وستؤدى هذه المعايادة عند التصديق عليها، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الأخرى المبرمة، إلى تقريب مشروع التكامل الاقتصادي للبلدان المعنية إلى حد بعيد من دخول حيز الفعل. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا القيام بمهمتها في مؤازرة التعاون الاقتصادي في أوروبا عموماً، والسعى إلى توسيع نطاق هذا التعاون، كما شرعت أخيراً في معالجة مشكلة الطاقة على أساس تكاملي.

وكالة الأمم المتحدة لغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلها

ان البقاء على برنامج وكالة الأمم المتحدة للاغاثة والتشغيل ، الخاص بتقديم المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين هو واجب انساني يقع على عاتق حكومات الدول الاعضاء والمنظمة العالمية . وهو أيضا شرط أول ضروري بالنسبة الى كافة الجهود التي تستهدف التقدم نحو احلال جوسياسي اهدأ نسبيا في المنطقة .

وتعلمت حكومات الدول الأعضاء أن الوكالة واجهت في مطلع هذه السنة أزمة مالية ناجمة عن افتقارها إلى التبرعات الكافية افتقاراً بلغ من شدته أنه هدد باجبار الوكالة على التخلص من كافة مشاريعها التأهيلية وأغلاق مدارس الأطفال في معسكرات اللاجئين ، بل اختصار برنامج الإغاثة الأساسية للاعاشرة إلى ما دون مستوى الحاضر البالغ سبع سنوات في اليوم للشخص الواحد . وبيدوا الآن ، عقب الجهد الخاص الذي بذلها كل من الأمين العام ومدير وكالة الإغاثة ولجنة تدبير الأموال الخارجة عن الميزانية ، أنه قد ترد في هذه السنة أموال كافية فقط لإنقاذ برنامج الإغاثة الأساسية وابقاء المدارس مفتوحة الأبواب . وهذا يبين ضرورة احداث زيادات جديدة في مقدار وعدد التبرعات الواردة من حكومات الدول الأعضاء لتمويل الوكالة بالحد الأدنى من الأموال اللازمة للمضي

في أعمالها °

حقوق الانسان

منذ عشر سنوات مضت ، أى في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، اعتمدت الجمعية العامة الاعلان العالمي لحقوق الانسان وأعلنته °، مثلاً أعلى مشتركة تسعى اليه جميع الشعوب والأمم ° وقد اكتسب الاعلان خلال هذه السنوات العشر هيبة متزايدة الأهمية ° وكان لهذه الوثيقة الحية صداقا العظيم ، وتجلى تأثيرها ، لا في عمل الأمم المتحدة فحسب ، بل في المعاهدات الدولية والتشريعات القومية أيضا ° لذلك كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي على حق عندما أوصى الجمعية العامة بتخصيص جلسة خاصة للاحتجاج بالذكر العاشرة لاعتماد الاعلان العالمي ، وبعد هذه الجلسة في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ °

ولقد أشرت في العام الماضي الى بعض التطورات في برنامج تعزيز حقوق الانسان ° ولقد أحرزت احدى نوافحي هذا البرنامج ، وهي تنظيم حلقات دراسية اقليمية ، نجاحاً مشهوداً ، واني لأوصي بتنظيم المزيد من هذه الحلقات الدراسية ، آخذًا بعين الاعتبار موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ° وربما كان من المفيد أن أردد هنا ما أعتقد أنه الهدف الأساسي لهذه الحلقات الدراسية ° فهذا الهدف ، كما ذكرت في بيان ألقبته أمام لجنة حقوق الانسان عام ١٩٥٦ ، هو اتحاد الفرصة أمام الحكومات لتبادر لآرائها وتجاربها ° اذ أن هذه الحلقات الدراسية تجمع بين اناس ذوى مكانة عالية لفترات قصيرة من الزمن ، وتشهد تفكيرهم ، وتتتخذ من مراكزهم التوجيهية وسيلة لتشجيع زيادة الوعي بالنسبة الى الشؤون المتعلقة بحقوق الانسان °

مؤسسة الأمم المتحدة للرعاية الطفولة (اليونيسيف)

استفاد ٤٨ مليون طفلاً من المساعدة التي قدمتها مؤسسة الأمم المتحدة للرعاية الطفولة عام ١٩٥٧ ، ويمثل هذا العدد على وجه التقرير طفلاً من كل اثنين عشر طفلاً محتاجاً في العالم °

وان نواحي الأعمال التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للرعاية الطفولة من عطاءها وأخذ ومساعدة ذاتية ، لتنتيح فرصة طبيعية لتنمية روح التعاون والوحدة بين جميع شعوب

العالم • وقد سار العمل خلال عام ١٩٥٧ في تنفيذ برامج تهدف الى تحسين صحة الأطفال ورعايتهم في ١٠٠ بلد وأقاليم • وقدمنت هذه البلدان والأقاليم من اقتصادياتها التي هي في أغلب الأحيان هزيلة ، مساهمات في هذه البرامج الجديدة تبلغ ضعف ، أو ثلاثة أضعاف ما تلقته من الخارج ، وربما بلغت أكثر من ذلك • وهذه البرامج ذات آثار اقتصادية واجتماعية نافعة ، بالإضافة الى ما لها من نواح إنسانية • ولنا أن نأمل في أن تبدى جميع الحكومات وشعوبها رغبتها في القيام ببنصيتها من أجل أطفال العالم - بروح من التفاني في سبيل هدف جليل •

داغ همرشولد
الأمين العام

١٩٥٨ (أغسطس) ٢٤٢

متحدة و بيع مطبوعات الأمم المتحدة
SALES AGENTS FOR UNITED NATIONS PUBLICATIONS
DEPOSITAIRES DES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

ARGENTINA-ARGENTINE

Editorial Sudamericana S.A., Alsina 500,
Buenos Aires.

AUSTRALIA-AUSTRALIE

H. A. Goddard, A.M.P. Bldg., 50 Miller
St., North Sydney;
90 Queen St., Melbourne.
Melbourne University Press, Carlton N.3,
Victoria.

AUSTRIA-AUTRICHE

Gerold & Co., Graben 31, Wien, 1.
B. Wüllerstorff, Markus Stiftskusstrasse 10,
Salzburg.

BELGIUM-BELGIQUE

Agence et Messageries de la Presse S.A.,
14-22, rue du Persil, Bruxelles.
W. H. Smith & Son, 71-75, boulevard
Adolphe-Max., Bruxelles.

BOLIVIA-BOLIVIE

Librería Selecciones, Casilla 972, La Paz.
BRAZIL-BRESIL

Livraria Agir, Rio de Janeiro, São Paulo
and Belo Horizonte.

CAMBODIA-CAMBODGE

Papeterie-Librarie Nouvelle, Albert Portail,
14, avenue Bouloche, Phnom-Penh.

CANADA

Ryerson Press, 299 Queen St. West,
Toronto.

CEYLON-CYELAN

Lake House Bookshop, The Associated
Newspapers of Ceylon, Ltd., P. O. Box
244, Colombo.

CHILE-CHILI

Editorial del Pacífico, Ahumada 57,
Santiago.

Librería Ivens, Casilla 205, Santiago.

CHINA-CHINE

The World Book Co., Ltd., 99 Chung
King Road, 1st Section, Taipei, Taiwan.
The Commercial Press Ltd., 211 Honan
Rd., Shanghai.

COLOMBIA-COLOMBIE

Librería América, Medellín.
Librería Buchholz Galería, Bogotá.
Librería Nacional Ltda., Barranquilla.

COSTA RICA-COSTA-RICA

Trejos Hermanos, Apartado 1313, San
José.

CUBA

La Casa Belga, O'Reilly 455, La Habana.

CZECHOSLOVAKIA-TCHECOSLOVAQUIE
Československý Spisovatel, Národní Trída
9, Praha 1.

DENMARK-DANEMARK

Einar Munksgaard, Ltd., Nørregade 6,
København, K.

DOMINICAN REPUBLIC-
REPUBLIQUE DOMINICAINE

Librería Dominicana, Mercedes 49, Clu-
dad Trujillo.

ECUADOR-EQUATEUR

Librería Científica, Guayaquil and Quito.
EL SALVADOR-SALVADOR

Manuel Navas y Cia., 1a. Avenida sur
37, San Salvador.

FINLAND-FINLANDE

Akateeminen Kirjakauppa, 2 Keskuskatu,
Helsinki.

FRANCE

Editions A. Pédone, 13, rue Soufflot,
Paris (Ve).

GERMANY-ALLEMAGNE

R. Eisenschmid, Kaiserstrasse 49, Frank-
furt/Main.

Elwert & Meurer, Haupstrasse 101, Berlin-
Schöneberg.

Alexander Horn, Spiegelgasse 9, Wies-
baden.

W. E. Saarbach, Gereonstrasse 25-29,
Köln (22c).

GREECE-GRECE

Kaufmann Bookshop, 28 Stadion Street,
Athènes.

GUATEMALA

Sociedad Económica Financiera, Edificio
Briz, Despacho 207, 6a Avenida 14-33,
Zona 1, Guatemala City.

HAITI

Librairie "A la Caravelle", Boîte postale
111-B, Port-au-Prince.

HONDURAS

Librería Panamericana, Tegucigalpa.

HONG KONG-HONG-KONG

The Swindon Book Co., 25 Nathan Road,
Kowloon.

ICELAND-ISLANDE

Bokaverðlun Sigfusar Eymundssonar H.
F., Austurstræti 18, Reykjavik.

INDIA-INDÉ

Orient Longmans, Calcutta, Bombay, Ma-
dras and New Delhi.

Oxford Book & Stationery Co., New
Delhi and Calcutta.

P. Varadachary & Co., Madras.

INDONESIA-INDONÉSIE

Pembangunan, Ltd., Gunung Sahari 84,
Djakarta.

IRAN

"Guity", 482, avenue Ferdowsi, Teheran.

IRAQ-IRAK

Mackenzie's Bookshop, Baghdad.

ISRAEL

Blumstein's Bookstores Ltd., 35 Allenby
Road, Tel-Aviv.

ITALY-ITALIE

Libreria Commissionaria Sansoni, Via
Gina Capponi 26, Firenze.

JAPAN-JAPON

Maruzen Company, Ltd., 6 Tori-Nichome,
Nihonbashi, Tokyo.

LEBANON-LIBAN

Librairie Universelle, Beyrouth.

LIBERIA

J. Momolu Kamara, Monrovia.

LUXEMBOURG

Librairie J. Schummer, Luxembourg.

MEXICO-MEXIQUE

Editorial Hermes S.A., Ignacio Mariscal
41, México, D.F.

NETHERLANDS-PAYS-BAS

N.V. Martinus Nijhoff, Lange Voorhout
9, 's-Gravenhage.

NEW ZEALAND-NOUVELLE-ZELANDE

United Nations Association of New Zea-
land, C.P.O. 1011, Wellington.

NORWAY-NORVEGE

Johan Grundt Tanum Forlag, Kr. Au-
gustsgt. 7A, Oslo.

PAKISTAN

The Pakistan Co-operative Book Society,
Dacca, East Pakistan (and at Chittagong).
Publishers United Ltd., Lahore,

Thomas & Thomas, Karachi, 3.

PANAMA

José Menéndez, Plaza de Arango, Pa-
namá.

PARAGUAY

Agencia de Librerías de Salvador Nizza,
Calle Ptó. Franco No. 39-43, Asunción.

PERU-PEROU

Librería Internacional del Perú, S.A.,
Lima and Arequipa.

PHILIPPINES

Alemar's Book Store, 749 Rizal Avenue,
Manila.

PORTUGAL

Livraria Rodrigues, 186 Rua Aurea, Lis-
boa.

SINGAPORE-SINGAPOUR

The City Book Store, Ltd., Winchester
House, Collyer Quay.

SPAIN-ESPAGNE

Libería Bosch, 11 Ronda Universidad,
Barcelona.

Libería Mundi-Prensa, Lagasca 38, Ma-
drid.

SWEDEN-SUEDE

C. E. Fritze's Kungl. Hovbokhandel A-B,
Fredsgatan 2, Stockholm.

SWITZERLAND-SUISSE

Librairie Payot S.A., Lausanne, Genève.
Hans Raunhardt, Kirchgasse 17, Zurich 1.

THAILAND-THAILANDE

Pramuan Mit Ltd., 55 Chakrawat Road,
Wat Tuk, Bangkok.

TURKEY-TURQUIE

Librairie Hachette, 469 İstiklal Caddesi,
Beyoğlu, İstanbul.

UNION OF SOUTH AFRICA-
UNION SUD-AFRICAINE

Van Schaik's Bookstore (Pty.), Ltd., Box
724, Pretoria.

UNITED ARAB REPUBLIC-
REPUBLIQUE ARABE UNIE

Librairie "La Renaissance d'Egypte", 9
Sh. Adly Pasha, Cairo.

Librairie Universelle, Damas.

UNITED KINGDOM-ROYAUME-UNI

H. M. Stationery Office, P.O. Box 569,
London, S.E.1 (and at H.M.S.O. shops).

UNITED STATES OF AMERICA-
ETATS-UNIS D'AMERIQUE

International Documents Service, Colum-
bia University Press, 2960 Broadway,
New York 27, N. Y.

URUGUAY

Representación de Editoriales, Prof. H.
D'Elía, Av. 18 de Julio 1333, Monte-
video.

VENEZUELA

Librería del Este, Av. Miranda, N°. 52,
Edif. Galipán, Caracas.

VIET-NAM

Papeterie-Librarie Nouvelle, Albert Portail,
Boîte postale 283, Saigon.

YUGOSLAVIA-YOUGOSLAVIE

Cankarjeva Založba, Ljubljana, Slovenia.
Drzavno Preduzece, Jugoslovenska
Knjiga, Terazije 27/11, Beograd.

(582)

Orders and inquiries from countries where sales agents have
not yet been appointed may be sent to: Sales and Circulation
Section, United Nations, New York, U.S.A.; or Sales Section,
United Nations Office, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de
pays où il n'existe pas encore de dépositaires peuvent être
adressées à la Section des ventes et de la distribution,
Organisation des Nations Unies, New-York (Etats-Unis d'Amé-
rique), ou à la Section des ventes, Organisation des Nations
Unies, Palais des Nations, Genève (Suisse).

الشمن: عشر سنتات امريكية أو تسع بنسات
استرلينية أو أربعون سنتيمًا سويسريًا
(أو ما يعادلها من العملات الأخرى)

طبع في نيويورك

Price: \$U.S. 0.10; 9d. stg.; Sw.fr. 0.40
(or equivalent in other currencies)

25537-October 1958-900

INTRODUCTION TO THE ANNUAL REPORT OF THE SECRETARY-GENERAL, 1958

Official Records: Thirteenth Session, Suppl. No. 1A (A/3844/Add.1)

Digitized by UNOG Library